

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(8)/INF.6
21 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة

مدريد، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

الجزء الخاص من الدورة: جلسات الحوار التفاعلي

مناقشات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التصحّر والتكيف مع تغيير المناخ

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

- ١- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٣٠/م-٧، أن يدرج في دورته الثامنة جلسات حوار تفاعلي مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الوزراء والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيون، بشأن بنود جدول الأعمال التي تهمهم.
- ٢- وأعدت هذه الوثيقة لمساعدة المشاركين في مناقشات المائدة المستديرة التي ستجري في ١٢ أيلول/سبتمبر. وهي تتضمن بعض المسائل التي من شأنها أن تشكل أساس المداولات.
- ٣- وقد يرغب المشاركون في تقديم توصيات بشأن التدابير والخيارات العملية لتحسين تنفيذ برامج العمل الرامية إلى مكافحة التصحر والتكيف مع تغيير المناخ، بغية تعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأطراف المتأثرة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٧- ١ معلومات أساسية
٤	١٦- ٨ حشد أوجه التآزر
٥	١٧ التحديات المقبلة

أولاً - معلومات أساسية

١- يُعدّ التصحر أحد أكبر التحديات البيئية التي يواجهها العالم حالياً، وهو يشكل عائقاً رئيسياً أمام تلبية احتياجات الإنسان الأساسية في الأراضي الجافة، حسبما يرد في التقرير الرئيسي الصادر مؤخراً عن "تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية". ويصف التقرير التصحر أيضاً بأنه "يمكن أن يكون التغيير الأكثر تهديداً من بين تغييرات النظم الإيكولوجية التي تؤثر على سبل عيش الفقراء". ويعيش تسعون في المائة من سكان الأراضي الجافة، من أصل نحو مليار نسمة، في البلدان النامية.

٢- وفي السياق ذاته، تتصدر آثار ظاهرة بيئية كبيرة أخرى، هي تغير المناخ، العناوين في وسائل الإعلام بتواتر متزايد. وثمة إدراك متنامٍ للصلوات الهامة التي توجد بين تغير المناخ والتصحر. وتبلور ذلك في موضوع اليوم العالمي لمكافحة التصحر لهذه السنة، المعنون "التصحر وتغير المناخ - أحد التحديات العالمية".

٣- ويؤثر هذان الشاغلان البيئيان على بعضهما البعض على عدة مستويات. فزيادة تواتر الأحداث المناخية القصوى، مثل حالات الجفاف والأمطار الغزيرة، نتيجة الاحترار العالمي، عامل سيؤدي إلى زيادة ترددي الأراضي، بينما تؤثر ظاهرة التصحر بدورها على المناخ. واستناداً إلى تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، فإن تربة الأراضي الجافة تحتوي على أكثر من ربع مجموع كمية الكربون العضوي الموجود في العالم، وعلى مجموع كميات الكربون غير العضوي تقريبا. وبسبب تقلص وظائف امتصاص الكربون بسبب التصحر وفقدان الغطاء النباتي، فإن الانبعاثات في الأراضي الجافة تبلغ مستوى عالياً. وبالتالي، فإن من شأن استصلاح الأراضي الجافة أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الاحترار العالمي.

٤- ويخشى أناس عديدون أن تكون هذه الظاهرة قنبلة موقوتة. وذكر في تقرير صدر حديثاً بشأن التصحر، قام بتجميعه فريق من الخبراء برعاية جامعة الأمم المتحدة، أن تغير المناخ يجعل من التصحر "أكبر تحدٍ بيئي قائم في عصرنا". وجاء في التقرير أنه ما لم يوضع حد للتجاهات الراهنة على وجه السرعة، فإن مساحات من الأراضي الخصبة سوف تتحول إلى صحراء في الجليل القادم، ما يكفي للتسبب في "أزمة بيئية ذات أبعاد عالمية". ويشير التقرير أيضاً إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تبعث على القلق، مُنبهاً إلى أنه ما لم تُتخذ إجراءات، فإن حوالي ٥٠ مليون شخص قد يتعرضون للتشرد في غضون السنوات العشر المقبلة.

٥- ويستطرد الخبراء قائلين إن "فقدان إنتاجية التربة وتردي المنافع الحياتية التي تتيحها الطبيعة يتسببان في تهديدات وشيكة للاستقرار الدولي". وفي بعض البلدان المتقدمة، يسخر مسؤولون عسكريون واستخباراتيون من أعلى المستويات الاهتمام ويخصصون الموارد لتقييم أثر الاحترار العالمي على الأمن الوطني. وهم واعون كل الوعي بالصلوات القائمة بين التصحر والفقر الجامح وحركات الهجرة القسرية والتراعات.

٦- ويؤكد تقرير التقييم الثالث (عام ٢٠٠٧) للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن استفحال الجفاف وقلة المياه أمر متوقع ويشير ارتفاع التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بتدهور المناخ وبالتغيرات الإقليمية التي يشهدها المناخ إلى تزايد سرعة التأثير بتغير المناخ. وتتأثر النظم الاجتماعية والاقتصادية بالأضرار الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن أحداث مناخية كارثية مثل الفيضانات وحالات الجفاف.

٧- ويجب أن تتأهب أوروبا بدورها لأثر تغير المناخ. وعرض تقرير للمفوضية الأوروبية صدر مؤخراً صورة قائمة بدرجات الحرارة المتزايدة التي سوف تطال جنوب أوروبا، مذيبة الثلوج في جبال الألب والمناطق الاسكندنافية، ومتسببة في غمر مناطق ساحلية منخفضة تقع على ضفاف القارة. وبنه التقرير إلى أنه ما لم تشرع البلدان الأوروبية في تخطيط مسبق ومناسب، فإنها ستواجه "أزمات وكوارث سيزداد تواترها وستتعاظم تكلفتها، بما يهدد النظم الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا وأمنها". وتغير المناخ يجعل من تفاعل التصحر/الجفاف والكوارث الطبيعية عاملاً أكثر فتكاً.

ثانياً - حشد أوجه التآزر

٨- في ظل هذه الاتجاهات المتغيرة، أضحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مفترق الطرق. والاستعراض الحكومي الدولي للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لمدة عشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية سيجعل من الاتفاقية أداة للمجتمع الدولي معترفاً بها على نحو أفضل لتناول هذه التحديات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية.

٩- وينطوي التآزر بين برامج العمل الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي ترمي إلى إيجاد صلات بين التنمية والسياسات البيئية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، التي تجري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على فرصة لم يستفد منها بعد في إقامة أدوات سياسات عامة شاملة. وسيكون لهذا النهج المتكامل في تناول مسألة التصحر وتغير المناخ عدة مزايا، ولا سيما بالنسبة للفقراء في الأراضي الجافة في العالم، وهم أكثر من يعاني من النكبة المزروجة المتمثلة في التصحر وتغير المناخ.

١٠- وثمة ثلاثة أسباب رئيسية تجعل من الربط بين جهود مكافحة تغير المناخ وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي من سديداً:

(أ) أولاً، نظراً إلى أن العديد من الأشخاص الأكثر ضعفاً حيال تغير المناخ هم من الفقراء الذين يعيشون في مناطق الأراضي الجافة، فإن التدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ، حسبما ينفذ من خلال برامج العمل الوطنية/برامج العمل الوطنية للتكيف، ستركز بالضرورة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) ثانياً، تركز اتفاقية مكافحة التصحر على مسائل إنمائية معينة على نحو تشاركي، وبذلك تمكن المستعملين النهائيين للموارد الطبيعية من اعتماد ممارسات مستدامة وسبل عيش بديلة، الأمر الذي يمثل بدوره شكلاً حاسماً من أشكال التكيف مع المناخ على المستوى الشعبي.

(ج) ثالثاً، يبدو ربط أنشطة الاتفاقيتين، بدلاً من تصميم سياسة عامة في مجال المناخ وتنفيذها وإدارتها بمعزل عن مكافحة التصحر، منطقياً من منظوري الكفاءة والتنسيق. وينطبق ذلك بصفة خاصة في البلدان ذات الموارد المالية والبشرية المحدودة. وبالفعل، من شأن تنسيق استراتيجيات التخفيف والتكيف لمواجهة تغير المناخ والتصحر في آن واحد أن يسهل وضع استراتيجيات مبتكرة للحد من الفقر، ويعزز قدرات الفئات الضعيفة المتدنية الدخل على التكيف، ويسهم في مواجهة تغير المناخ عن طريق أساليب عزل الكربون وتقليل الانبعاثات.

١١- ويمكن لمشاريع عزل الكربون في المساحات الشاسعة للنظم الإيكولوجية الزراعية في الأراضي الجافة، مثلاً، أن توثق مزايا تفوق بكثير ما قد يتوقع من حفظ الغابات. ويتيح عزل الكربون إمكانية مقاومة الترددي وزيادة إنتاجية

واستدامة تلك النظم الإيكولوجية. ومن شأن هذه المشاريع أيضا أن تجلب منافع اجتماعية كبيرة برفع مستوى الأمن الغذائي، ما سيساعد بدوره على منع اللجوء إلى ممارسات غير مستدامة فيما يتعلق بإدارة الأراضي. ويمكن بالتالي للسكان المحليين أن يخففوا من آثار تغير المناخ، ويسهموا في الوقت ذاته في مكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي.

١٢- لكن تحقيق هذا التأزر مسألة تواجه عدة تحديات. فمثلاً، كثيراً ما يعتمد سكان الأراضي الجافة على الاستفادة من منافع النظم البيئية كحل للتغلب على صعوبات الجفاف. لكن بعض تدابير الجفاف تركّز، بشكل تعوزه الحكمة، على الحماية المطلقة للغطاء النباتي من النشاط البشري. ويتطلب التكيف مع تغير المناخ، في المقابل، الاستفادة بصورة متواصلة ومستدامة من الموارد المحلية دعماً لسبل العيش خلال أوقات شدة الظروف المناخية. وبالتالي، قد يكون من الضروري إعادة النظر في التدابير المصممة فقط للتصدي لتردي الأراضي الجافة.

١٣- وثمة تحد آخر على الصعيد المؤسسي والمالي. فاستناداً إلى أحد مقدمي تقرير جامعة الأمم المتحدة عن التصحر، "لا يعي صناع السياسات العامة والسياسيون خطورة الوضع. وكلما تفاقت المشكلة، شحّت الموارد المخصصة". والآليات المالية ذات الصلة باتفاقية تغير المناخ تتيح موارد جديدة وواعدة بقدر يفوق ما يتاح في إطار معاهدة مكافحة التصحر. لكن أنواع الأنشطة التي يمكن تمويلها عن طريق اتفاقية تغير المناخ تخضع لشروط تقييدية، الأمر الذي قد يحد من الفرص المتاحة لتنفيذ تدابير تركّز أيضاً على تعزيز سبل العيش.

١٤- ومن ثم، من الضروري حتماً ربط أنشطة اتفاقية تغير المناخ بصورة أوثق بالحقوق الأساسية للسكان المتأثرين، مثل الحق في الغذاء والحق في الوصول إلى المياه. والوصول إلى المياه وإدارة المياه هما أساس نجاح تنفيذ اتفاقية تغير المناخ، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك في استراتيجية العشر سنوات الوشيكّة.

١٥- ومن الضروري فهم وتوقع الطلب على المياه في الأراضي الجافة بهدف تشجيع تحسين إدارة المياه كوسيلة لكفالة الاستدامة والوصول المتكافئ إلى المياه.

١٦- ولا يزال يتعين فهم التفاعلات القائمة بين التربة والمياه والغلاف الجوي فهماً تاماً، وتقييم هذه التفاعلات في سياق تغير المناخ. ومسألة تقاسم الموارد، ولا سيما مسألتنا الأراضي والمياه، مسائل جوهرية في أي سياسات للتنمية المستدامة في سياق سيناريو يطبعه تغير النظم الإيكولوجية، وسمة تقلب المناخ، ودينامية السكان.

ثالثاً - التحديات المقبلة

١٧- عديدة هي المسائل التي تنشأ من النظر في المسائل الموجزة أعلاه. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

(أ) علاوة على تغيرات المناخ، يُمثل نمو السكان عاملاً آخر يسهم في زيادة سرعة التأثير في المناطق الجافة. وليس من حل أمام السكان المحليين في الأراضي الجافة، التي لا تزال كثافتها السكانية آخذة في النمو ويعيش فيها معظم فقراء العالم، سوى توسيع نطاق اقتصاداتهم أو الهجرة. فكيف يمكن تحقيق هذا التوسع مع تجنب عمليات التنمية التي قد تؤدي إلى التصحر وتغير المناخ؟ وهل بإمكان مجالات رئيسية مثل العلم والتعليم، والزراعة، والحراجة، وإدارة الطاقة والمياه، أن تتيح منطلقاً لمواجهة هذا التحدي بتوخي نهج تآزري وشمولي؟

(ب) كيف يمكن لاستراتيجيات التكيف الشاملة، المصممة في ضوء سمة تقلب المناخ وتغيره، أن تحسن من دعم مبادئ الإدارة البيئية اللازمة لمكافحة تآكل الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي؟

(ج) كيف يمكن تحديد إطار و/أو آليات على الصعيد الدولي من أجل تعزيز التنفيذ المشترك للخدمات المقدمة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية تغير المناخ، ولا سيما عن طريق أعمال تنفيذها هيئات إدارة هاتين الاتفاقيتين فيما يتعلق بالتكيف، ليتسنى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة؟
